

Distr.: General
9 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن
الحادي والعشرين"

بيان مقدم من مجلس المنظمات النسائية في سنغافورة، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* صدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070115 301214 14-65927 X (A)



بيان

يلفت مجلس المنظمات النسائية في سنغافورة، بصفته المجلس الوطني الذي ينسق بين ٥٦ منظمة نسائية، انتباه لجنة وضع المرأة للتحديات التي تواجهها المرأة في الاقتصادات المتقدمة نسبياً مثل سنغافورة.

المجال الحرج ألف: المرأة والفقير

استحدثت حكومة سنغافورة خطة صندوق الادخار المركزي لمعالجة الاحتياجات التقاعدية لسكان سنغافورة: تحويل نسب مئوية ثابتة من دخل الموظف الشهري ومن مساهمات صاحب العمل إلى حساب التوفير الإلزامي.

واستنتج تقرير أعدته مؤسسة "نساو" في عام ٢٠١١ عدم كفاية الخطة لتوفير ضمان تقدّم السن لـ ٧٥ في المائة من النساء في سنّ ٦٠ عاماً فأكثر (مقابل ٤٣ في المائة من الرجال من نفس الفئة العمرية).

والمرأة أكثر احتمالاً من الرجل للعمل بدوام جزئي أو العمل غير الرسمي. ويعتبر ذلك خياراً عملياً لتقليل التنازلات المباشرة التي تنطوي عليها الموازنة بين المسؤوليات المزدوجة للعمل المتري والمشاركة في القوى العاملة. ولكن المرأة تواجه تنازلات هامة على المدى البعيد تشمل عدم كفاية مدّخرات التقاعد، والعمل غير المضمون والاستثناء من الحصول على استحقاقات العمل بالدوام الكامل. وفي حين أصبح مقبولاً الآن أن توكل المرأة مسؤولياتها المتزلية إلى المعينين الأجانب العاملين في المنزل، فإن هذا الخيار غير متاح لنساء الأسر المنخفضة الدخل.

المجال الحرج باء: تعليم وتدريب المرأة

ساهم التعليم في سنغافورة، الذي يستند إلى مبدأ التقدم على أساس الجدارة، في تحقيق التعليم الشامل للجنسين. وبموجب قانون التعليم الإلزامي، تُلزم الأسرة بإلحاق أبنائها الذكور والإناث بالمدارس الابتدائية. كما تُمنح الأسر المنخفضة الدخل إعانة مالية بصرف النظر عن جنس أبنائها.

وقد حققت سنغافورة مستوى مرتفع من تعليم النساء بلغ ٩٤,٦ في المائة للإناث المقيمت في سن ١٥ عاماً فأكثر (٢٠١٣) وتكافؤ الجنسين في التعليم العالي. وتُمثل المرأة تمثيلاً جيداً في المواضيع التي تعتبر تقليدياً مواضيع سائدة بين الذكور، كدراسات العلوم الطبيعية والفيزياء وعلوم الرياضيات والهندسة المعمارية والبناء.

الفصل بين الجنسين

بقي التحاق الإناث منخفضاً في فروع العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات حيث بلغ نسبة ٣٠ في المائة و ٣٢،٨ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٣. وتعكس هذه الأرقام استمرار تأثير الثقافة الجنسانية في اختيار مسارات التعليم ومتابعته، وذلك على الرغم من الفرص التي تتيحها مبادئ التقدم على أساس الجدارة وعدم التمييز.

التطورات الإيجابية

أطلقت لجنة سنغافورة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة حملة "المرأة في مهن العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات" في نيسان/أبريل ٢٠١٤ لغرض مساعدة الفتيات على اتخاذ خيارات تعليمية واعية وتأهيلهن لقبول مسارات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات كإمكانيات حقيقية بإطلاعهن على نماذج من الأدوار النسائية الناجحة.

وفي عام ٢٠١٣، أطلقت وكالة تنمية القوى العاملة في سنغافورة برنامج "من أجل العمل"، وهو يرمي لإعادة إدماج النساء العائدات إلى العمل في القوى العاملة من خلال حلقات الإعداد للعمل، والتدريب على المهارات وإيجاد وظائف مرنة في بيئات عمل تقدمية.

المجال الحرج جيم: المرأة والصحة

في عام ٢٠٠٠، صنفت منظمة الصحة العالمية سنغافورة في المرتبة السادسة من بين ١٩١ بلداً من حيث الأداء الشامل للنظام الصحي. وفيما يتعلق بالإنصاف في التوزيع المالي، احتلت سنغافورة المرتبة ١٠١-١٠٢. ويكشف هذا التباين الصارخ بين مرتبة الأداء الصحي الشامل والمساواة في الرعاية الصحية عن التحدي الخطير القائم في الرعاية الصحية. ففي عام ٢٠١٢، لم تتجاوز الحصة المقررة للرعاية الصحية نسبة ٤،٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لسنغافورة.

الحصول على الرعاية الصحية وإمكانية تحمل تكلفتها

تعاني المرأة ذات الدخل القليل أو التي لا تحصل على دخل من صندوق الادخار المركزي وادخارات الضمان الصحي المقترنة به معاناة خاصة من عدم المساواة في تمويل الرعاية الصحية في سنغافورة. وكما أكدته تقرير عام ٢٠٠٥ لمؤسسة "أوير - تساو" المعنون "ما بعد الشباب: تقدّم سنّ المرأة والمرأة الأشد فقراً"، فإن المرأة الأكبر سنّاً تحصل على أقل قدر من الدخل المضمون، والمرأة الأشد استضعافاً هي المرأة في سن ٦٠ عاماً فأكثر

لأنها الأقل إدخاراً في صندوق الادخار المركزي خلال حياتها التي تقضيها في العمل دون أجر في الرعاية وتدير الشؤون المنزلية وكذلك لعدم انتظام تاريخ عملها.

ويرجح أن مدخرات ربات البيوت المتقاعدات لا تكفي لتغطية احتياجاتهن من الرعاية الصحية، ويلزم منهن الاعتماد على مدخرات أزواجهن أو أبنائهن أو غيرهم من أفراد الأسرة للحصول على الدعم المالي.

الوعي بشأن سرطان الثدي

يتناقص عدد النساء اللاتي يلتمسن الفحص الصحي الوقائي لسرطان الثدي. وأبلغ في عام ٢٠١٠ أن ٣ من كل ٥ نساء من سن ٥٠-٦٩ عاماً لم يخضعن في الوقت الراهن لهذا الفحص. وهو أمر يثير القلق لأن سرطان الثدي هو أكثر أنواع السرطان انتشاراً وإماتة في أوساط النساء في سنغافورة. وهو يمثل ٣٠ في المائة من جميع الأمراض السرطانية المشخصة لدى النساء.

التطورات الإيجابية

تعهدت حكومة سنغافورة بزيادة الإنفاق الوطني على الرعاية الصحية وأعدت في عام ٢٠١٢ خطة الرعاية الصحية ٢٠١٣ من أجل تحسين إمكانية الحصول بتكلفة ميسرة على الرعاية الصحية النموذجية في سنغافورة.

وأنشئت اللجنة الاستشارية لصحة المرأة في أيار/مايو ٢٠١٢ لغرض إعداد مبادرات وطنية لتعزيز إمكانية حصول النساء على الخدمات والمعلومات الصحية. وتشمل تلك المبادرات توفير إعانات لأقل النساء دخلاً للحصول على فحص صحي كامل لسرطان الثدي ومبادرات تثقيفية مثل مبادرة الصحة الشاملة للمرأة لغرض تزويد المرأة بالمعارف والمهارات اللازمة للعناية بصحتها واعتماد أنماط العيش الصحية.

المجالان الحرجان دال و طاء: العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان

لم تجرّم سنغافورة بعد بشكل تام الاغتصاب الزوجي.

وكشفت دراسة للعنف ضد المرأة في سنغافورة أعدتها منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة أن أقل من ربع الضحايا يبلغن الشرطة عن أحدث حالة عنف ارتكبت ضدهن. مع ذلك فإن نصف النساء اللاتي يتعرضن لمعاملة سيئة من قبل العشير الراهن يعانين من الإصابات كما تخشى ٤٤،٤ منهن التعرض للموت.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ كشفت دراسة أعدتها سالي بيا بالاستناد إلى بيانات جمعت من مقابلات معمقة أُجريت مع ٨٧ مهاجرة عن جوانب استضعاف المهاجرات في سنغافورة العاملات في تجارة الجنس والعمل الترفيهي الليلي.

الاتجار بالأشخاص

يشكل التركيز على الضحايا في استراتيجيات مكافحة الاتجار بالأشخاص خطوة هامة للتعرف على الاستغلال الذي تتعرض له المهاجرات العاملات في سنغافورة وتوجيه الجهود نحو بناء شبكات متينة لرعاية الضحايا ودعمهم.

وقد أنشئت في سنغافورة عام ٢٠١١ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاتجار بالأشخاص، أعقبتها خطة عمل وطنية لتحديد خطوات مكافحة الاتجار بالأشخاص. وتشكل حماية الضحايا أحد فروع الخطة الأربعة (المنع، والحماية، والملاحقة القضائية، والشراكات). وعرض أحد أعضاء البرلمان اقتراحاً خاصاً لمشروع قانون منع الاتجار بالأشخاص بغية توفير إطار قانوني لتجريم المتجرين وحماية الضحايا. ولكن مشروع القانون يتعرض الآن لانتقادات تشير إلى إفراط التركيز على المنع وعدم تضمينه بنوداً كافية لحماية الضحايا.

التطورات الإيجابية

حُذفت في عام ٢٠١١ المادة ١٥٧(د) من قانون الشهود في بلدنا، والتي تميز التشكيك في صحة إدعاء ضحية الاغتصاب بناء على دليل يثبت أنها تتسم بتصرفات "غير أخلاقية عموماً".

وفي آذار/مارس ٢٠١٤ أقر البرلمان قانون الحماية من المضايقة، الذي ينص على إطار لم يوفره القانون سابقاً لتجريم الحالات التي تنطوي على أشكال العتف غير المباشر.

المجال الحرج واو: المرأة والاقتصاد

نسبة المشاركة في القوى العاملة

على الرغم من تزايد مشاركة المرأة في القوى العاملة بمرور السنوات، مازالت تلك المشاركة تقل عن مستواها في العديد من البلدان المتقدمة. ففي سنغافورة، لا تتجاوز نسبة النساء الناشطات اقتصادياً ٥٨,١ في المائة (٧٥,٨ في المائة من الرجال)، بالمقارنة مع الدانمرك وهولندا والسويد والمملكة المتحدة (٧٠ في المائة فأكثر). واحتلت سنغافورة المرتبة

الخامسة والسبعين (من مجموع ١٣٦ بلداً) فيما يخص المشاركة في القوى العاملة للمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين ٢٠١٣ الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي.

ممارسة الأعمال الحرة

وفقاً لمركز الأعمال الحرة في العالم، فإن سنغافورة هي البلد الوحيد الذي يزيد فيه عدد النساء عن عدد الرجال في المرحلة المبكرة من ممارسة الأعمال الحرة (٧،٢ في المائة للنساء مقابل ٦ في المائة للرجال). ولكن ملكية النساء المثبتة للأعمال التجارية منخفضة وتكاد لا تُذكر.

المواءمة بين العمل والمسؤوليات الأسرية: عبء العمل في الرعاية دون أجر مقابل مازالت المرأة تشكل في معظم المناطق قوى عاملة دون أن تتلقى أجر مقابل دعم الأسرة، بما في ذلك رعاية الأطفال، ورعاية المرضى والمسنين، وأداء الأنشطة المنزلية مثل تحضير وإنتاج الأطعمة. وتشهد سنغافورة أيضاً عدداً واسعاً من المهاجرات للاشتغال في أعمال الخدمة في المنازل أو كمرضات لسدّ الحاجة غير الملباة من خدمات الرعاية، مع ترك مسؤوليات إعادة تنظيم مهامهن المنزلية ومهام الرعاية لأفراد أسرهن أثناء غيابهن.

المجال الحرج زاي: المرأة في السلطة واتخاذ القرار

احتلت سنغافورة المرتبة ٥٣ من بين ١٥١ بلداً وفقاً لإحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي فيما يخص تمثيل المرأة الحالي في البرلمان، والذي يبلغ نسبة ٢٥،٣ في المائة (حيث سجلت رواندا أعلى نسبة لتمثيل المرأة وهي ٦٣،٨ في المائة). وهناك الآن ٦ نساء من بين ٣٢ رئيساً لمكاتب البرلمان.

ويقل تمثيل المرأة نسبياً في قاعات المجالس سنغافورة. ووفقاً لتقرير ٢٠١٣ عن تنوع المجالس في سنغافورة أعد بمبادرة من مجلس المنظمات النسائية في سنغافورة "بورد أجندر" ومركز الحوكمة والمؤسسات والمنظمات التابع لجامعة سنغافورة الوطنية، فقد ارتفع تمثيل المرأة في مجالس الشركات المالية المسجلة في سنغافورة من ٧،٣ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٧،٩ في المائة في عام ٢٠١٣.